

بطاقة المعلومات

المؤلف الأول: صليحة عشي

الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي

المهنة: أستاذة

التخصص: سياحة (ماجستير ودكتوراه في السياحة)

مكان العمل: جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الهاتف: 0661660562

البريد الإلكتروني: saliha.achi@yahoo.fr

المؤلف الثاني: يامن بلمرداسي

الرتبة العلمية: دكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية

المهنة: موظف بمديرية السياحة، باتنة

مكان الدراسة: جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

الهاتف: 0660511934

البريد الإلكتروني: lamine.artisanat5000@gmail.com

إشكالية استدامة التراث بين ضرورات السياحة وثقافة المجتمعات المحلية:

دراسة حالة الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الربط بين اشكالية استدامة التراث السياحي وثقافة المجتمعات المحلية، من خلال الوقوف على أهمية هذا التراث بالنسبة للسائح في سبيل توليد تجارب إنسانية وتاريخية والإحساس بعمق الماضي. وقد أثبتت دراسات عديدة أن استخدام التراث السياحي دون قيود أمنية وقواعد للحفاظ عليه له تأثير مباشر على هذا التراث نتيجة سوء الاستخدام أو المغالاة أحيانا في ذلك، أو نتيجة التغيرات المتعمدة على التراث لاستيعاب السياحة كعنصر من عناصر الاستغلال.

وعلى الرغم من أن الجميع يتفق على أهمية الحفاظ على التراث الإنساني، إلا أن محاولات الحفاظ هذه قد تتعسر في مواجهة احتياجات التطوير السياحي، حيث يتم تفضيل مشروعات التطوير على حساب مشروعات الحفاظ، وعندها يعتبر البعض الحفاظ عائق نحو التقدم والارتقاء بمستوى معيشة أفراد المجتمعات المحلية.

وقد توصلت الورقة البحثية إلى أن الحفاظ على التراث السياحي يهدف إلى تنمية الإحساس بالتاريخ من خلال حماية وإحياء هذا التراث، ناهيك عن خلق فرص جديدة للمجتمعات المحلية، وإشراكها في حفظ وتعزيز التراث السياحي، وإعطائهم الفرصة للاحتكاك بالسياح من خلال أدوات السياحة المختلفة، لنشر التسامح والاحترام بين الشعوب والأمم، وحماية التراث السياحي للشعوب الأصلية واستدامته.

الكلمات المفتاحية:

التراث السياحي، استدامة التراث السياحي، ثقافة المجتمعات المحلية، اشكالية الحفاظ على التراث السياحي واستدامته في الجزائر.

The problem of sustainable heritage between the necessities of tourism and the culture of local communities: Case study of Algeria

This article aims to link the problem of sustainability of tourism heritage to the culture of local communities by recognizing the importance of this heritage for tourists in order to generate human and historical experiences and a deep sense of the past. Numerous studies have shown that the use of tourism heritage without safety restrictions and conservation rules has a direct impact on this heritage as a result of misuse or overexploitation of this heritage or deliberate changes in heritage to accommodate tourism as an element operating.

In order to ensure the protection of the cultural heritage in the future and to preserve the economic value of this heritage from the emergence of all forms of exploitation and encroachment, including tourism, the problem lies not only in the need to increase visits to these heritage sites. The distribution of resources resulting from this activity, particularly for the owners of this heritage, how to use part of this income in conservation work and the awareness of the value of this heritage and the need for exploitation and conservation.

The document concludes that the preservation of the tourist heritage aims to develop the sense of history by protecting and revitalizing this heritage, without forgetting to create new opportunities for local communities and to involve them in preserving and enhancing the tourist heritage between peoples and nations, and the protection and sustainability of the tourism heritage of indigenous peoples.

key words:

Tourism heritage, sustainability of tourism heritage, community culture, the problem of preserving and sustaining tourism heritage in Algeria.

المقدمة:

يشهد العالم منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين العديد من القرارات والدراسات والسياسات، وكذلك تطبيق العديد من النماذج المتعلقة بالسياحة والتراث الثقافي، وكلها تعتبر عوامل مهمة في التنمية المحلية. وعلى الرغم من تعدد الموانئ والمعاهدات حول حماية التراث الثقافي للشعوب، فإنه فقط في سنة 1976، تم نشر "ميثاق السياحة الثقافية"، والتعريف بالتأثيرات الإيجابية والسلبية لهذا النمط من السياحة على المواقع والمعالم التاريخية، وبناء أسس دمج الممتلكات الثقافية والبرامج الاقتصادية، وذلك باحترام هذا التراث الثقافي.

ومن أجل تأمين حماية التراث الثقافي مستقبلا، والحفاظ على القيمة الاقتصادية ذات الأهمية لهذا التراث من بروز كل أشكال الاستعمال والتعدي بما في ذلك النشاط السياحي، وبالتالي فإن المشكل لا يكمن فقط في الحاجة إلى زيادة عدد الزيارات إلى هذه المواقع التراثية، ولكن أيضا في كيفية إعادة توزيع الموارد الناتجة عن هذا النشاط سيما بالنسبة "لملاك" هذا التراث، وكيفية استعمال جزء من هذا المردود في أعمال الحفاظ، ومجال التوعية بقيمة هذا التراث والحاجة إلى استغلال وحفاظ مستدامين.

وقد نتجت هذه النظرة المستقبلية عن مبدأ يعتبر الحفاظ على التراث وتقديمه في أحسن الصور يولد نتائج غير مباشرة على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي بالمواقع التراثية، إذ أن موقعا مشهورا ينمي شهرته مع القيمة التجارية للمنتوج المحلي الناتجة عن شهرة هذا الموقع.

وهكذا تطرح إشكالية استدامة التراث بين ضرورات السياحة وثقافة المجتمعات المحلية، والتي قد تتعارض فيما بينها انطلاقا من الأهداف والذهنيات التي تقف حاجزا أمام عمليات التطوير السياحي والحفاظ على مقومات التراث الثقافي للمجتمعات المحلية.

أولا، التراث السياحي:

تعد النصب التاريخية والمباني القديمة والمحميات الطبيعية والتراث الثقافي المادي واللامادي من أهم العناصر الرئيسية المكونة للبيئة السياحية، حيث تتحمل الحكومات والمجتمعات والقائمين على شؤون السياحة والثقافة بمسؤولية الكشف عن آثار الحضارات القديمة في بلدانها، إلى جانب توثيق وحفظ وضمان سلامة المباني التاريخية، وحفظ وصون التراث الثقافي للشعوب. وينقسم التراث السياحي إلى عدة تقسيمات رئيسية، وهي تشمل التراث الطبيعي والتاريخي والثقافي بشقيه المادي واللامادي.

1- مقومات التراث السياحي الطبيعي:

لم يعد البحر والأسواق والمطاعم والمتنزهات تغري السياح الأجانب ولا السياح المحليين، حيث بدأت الأنظار تتجه نحو الطبيعة الخلابة في الأرياف والقرى، أين برزت في المناطق في الأرياف إقامات ريفية ودور ضيافة، كما فتحت عائلات أبوابها أمام من يريد اكتشاف عاداتها وتقاليدها على طبيعتها، وبدأت المنافسة تظهر بين السياحة في المدن والسياحة في الأرياف.

ويقصد بالتراث الطبيعي، تلك المواقع الطبيعية التي تشمل التكوينات المادية والبيولوجية، وكذلك المناطق التي توفر الموائل لأجناس الحيوانات والطيور المهددة بالانقراض. وقد أدت المواقع المدرجة في قائمة التراث الطبيعي دورا هاما على صعيد تشكل البيئات وتكون المجتمعات، وأيضا في الحياة الثقافية للشعوب التي سكنتها على مر العصور. أما معازل المحيط الحيوي، فهي مواقع طبيعية تسعى للتوفيق بين حفظ التنوع البيولوجي والثقافي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إقامة شراكات تجمع الإنسان بالطبيعة، وبالتالي فإنها تشكل المكان المثالي لاختبار السبل التجديدية في مجال التنمية المستدامة ولإثبات صحتها على المستويين المحلي والدولي، وتحظى معازل المحيط الحيوي بالإقرار في إطار برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو.¹

وتمثل الحدائق الجيولوجية، مناطق موحدة تضم تراث جيولوجي تسخره لزيادة وعي المجتمعات المحلية بالمخاطر الجيولوجية، كالبراكين والهزات الأرضية وأمواج التسونامي، كما تعتمد في الوقت نفسه على معايير خاصة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية و"السياحة الصديقة للبيئة".²

وتختلف إمكانات الدول من موروثها من هذه الموارد الطبيعية، حيث يقل أو يكثر، وبعضها يتمتع بميزات وقيم استثنائية يؤهلها لأن يكون تراثا طبيعيا ينبغي الحفاظ عليه، والعناية به، وتأهيله حتى يستديم بقائه، وبالتالي تستديم الاستفادة منه. والتراث الطبيعي أحد أقسام التراث الثلاثة، التي يتصدرها "التراث الثقافي" "Cultural heritage"، الذي صنعه الإنسان وتخلف عنه، و"التراث المختلط أو المشترك" "Shared Heritage"، الذي يجمع بين أصوله الطبيعية والتدخلات البشرية عليه عبر الأزمنة. و"التراث الطبيعي" "Natural Heritage"، الذي حددته التوصية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي على الصعيد الوطني، التي أقرها "المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو" (في دورته السابعة عشر، التي عقدت في باريس في المدة من 17 أكتوبر إلى 21 نوفمبر 1972)، وكذلك "اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي"، (التي تم إقرارها واعتمادها في نفس الدورة للمؤتمر العام لليونسكو في مادتها الثانية)، على أنه:³

- المعالم الطبيعية المتألفة من التشكلات الطبيعية، أو البيولوجية، أو من مجموعات هذه التشكلات، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر الجمالية أو العلمية؛
- التشكلات الجيولوجية، والمناطق المميزة التي تؤلف مواطن الأنواع الحيوانية أو النباتية المهددة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات؛
- المواقع أو المناطق الطبيعية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات، أو الجمال الطبيعي.

وفي الحقيقة أن هذا التراث الطبيعي، بثرائه، وامتداده، وما يتوفر عليه من مقومات سياحية بيئية، ومقومات اقتصادية، قد يتعرض في بعض الأماكن لمخاطر طبيعية ومهددات بشرية، منها السيول الجارفة، والحرائق، والصيد الجائر، والاحتطاب، وسوء الاستغلال والتشويه المتعمد وغير المتعمد وغيرها، وجميعها قد يؤدي بمرور الزمن إلى تعرض موارد هذا التراث للتلف والتشوه، أو الضياع، ما يستلزم التوعية بأهميته، والمزيد من الاستراتيجيات والرؤى المعنية بكيفية الحفاظ عليه، وتأهيله وتطويره؛ حتى يمكن الاستفادة منه اقتصاديا، سياحيا واجتماعيا حاليا ومستقبلا.

2- مقومات التراث السياحي الثقافي:

تعني السياحة في أبسط معناها الترويج والبحث عن المتعة والراحة خارج المكان المألوف للسائح، وهي تكتسب دلالة أخرى وتدخل في فضاء مختلف عندما ترتبط بالثقافة من حيث أنها مجموع مكتسبات الإنسان وموروثاته المعرفية والفكرية والإبداعية؛ ففي حضور الثقافة تصبح السياحة ترحالا في المعرفة، وتتقلا في فضاءات تعمرها الفنون والأفكار والرؤى.⁴

ويقصد بالتراث الثقافي، ميراث المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة.⁵ وينقسم التراث السياحي الثقافي إلى قسمين رئيسيين، وهما:

أ- **التراث الثقافي المادي:** ويشمل المباني والأماكن التاريخية والآثار والتحف وغيرها، والتي تعتبر جديرة بحمايتها والحفاظ عليها بشكل أمثل لأجيال المستقبل. كما تشمل لقي متميزة بالنسبة لمعايير علم الآثار والهندسة المعمارية والعلوم أو التكنولوجيا فيما يخص الثقافة بعينها. وتصبح تلك اللقى والمواد من الأهمية لدراسة تاريخ البشرية، لأنها تمثل الركيزة الأساسية لأفكار يمكن التحقق من صحتها.⁶

ويدل الحفاظ على عناصر التراث الثقافي اعتراف ضمنى بأهمية الماضي، والدلالات التي تسرد قصتها. كما أن اللقى المحفوظة تؤكد صحة الذكريات، وصلاحية المادة المكتشفة، بدلا من استنساخها أو استبدالها، وتوجه المجتمعات وتدلهم على الطريق السليم للتواصل مع الماضي. وللأسف فإن عناصر التراث الثقافي تضررت من أيدي السياح، والإضاءة اللازمة لعرضها، وغيرها من المخاطر التي تحيط بمتطلبات تعريف وعرض هذه اللقى الأثرية. ويتمثل هذا الخطر في أن جميع الأعمال الفنية في حالة دائمة من التحور الكيميائي، بحيث أن ما نعتبره مصونا هو بالفعل في حالة تغير دائم، أي أنها لا تبقى على حالتها السابقة. وبالمقابل فإن سمة التغيير هي معيار القيمة التي يضيفها كل جيل على الماضي، وكذلك على القطع الأثرية التي تربطها بذلك الماضي.

وترتكز استراتيجية اليونسكو في هذا المجال على:⁷

مساعدة الدول الأقل نموا والدول التي تجتاز حالة طوارئ (ما بعد النزاع أو ما بعد الكوارث الطبيعية)، سيما في أفريقيا؛ المتاحف والمجموعات التي تقدم المساهمة الفضلى في فهم متكامل للتراث؛ المساهمة في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والبشري للمجتمعات المحلية والجماعات المحرومة.

ويتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال:⁸

تنظيم نشاطات تدريبية تعتمد على تقنيات بسيطة وفعالة لحفظ الممتلكات، مع إيلاء تركيز خاص على إنشاء الأدوات التعليمية؛ تطوير المتاحف عبر تعزيز الشبكات والشراكات المهنية؛ تحسين المحتوى التربوي، والنفوذ إلى المعرفة عبر نشر الوعي وإطلاق النشاطات التربوية؛ تعزيز إعادة الممتلكات الثقافية واستعادتها وطرق النفاذ إليها عبر نشر الوعي، وإطلاق النشاطات الاستشارية والشراكات الابتكارية؛ التنفيذ المشترك للنشاطات التشغيلية والمعارية، سيما من حيث مكافحة الاتجار غير المشروع وحماية التراث المغمور بالمياه.

ب- التراث الثقافي غير المادي: ويتجلى في كافة المظاهر غير المادية وغير الملموسة لمختلف تشكيلات وتنوعات التراث الإنساني، باعتباره التراث الثقافي الممارس الحي والمنتقل عبر الأجيال، من خلال حاملي وممارسي عناصره الأساسية، فهو مرتبط بشكل مباشر بهوية مبدعيه. ويمثل بحضوره وتجليه التطور الذهني التاريخي والاجتماعي للأفراد والجماعات والتجمعات والمجتمعات البشرية المعنية به؛ كونه المعبر عن أصالتها ووجودها وتمايزها على مستوى المجتمعات الإنسانية الأخرى. فعلاقته جلية بالحقوق، هذا ما دفع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لمراجعة سبل التعريف به، وبأساليب الحفاظ عليه، وصونه بكافة أشكاله انطلاقاً من بنية تشريعية وقانونية تمثلت في صياغة "اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي" (سنة 2003) من قبل "منظمة اليونسكو".⁹

وقد عرّفت "اليونسكو" التراث الثقافي غير المادي، بأنه الممارسات، والتصورات وأشكال التعبير، والمعارف، والمهارات وما يرتبط بها من آلات، وقطع، ومصنوعات، وأماكن ثقافية التي تعدها الجماعات والأفراد جزءاً من تراثهم الثقافي، حددت ملامحه وتقسيماته، وأبرزت عناصره الرئيسية، مستندة إلى فهم فلسفي متكامل من بعض النماذج ذات الصبغة القانونية التي تستهدف التراث الثقافي لجوانب التراث الثقافي غير المادي، انطلاقاً من الاتفاقية العالمية لسنة 1972، والتي لم تستكمل العديد من الجوانب ذات الصلة بهذا التراث عامة بحماية الخصوصيات المتعلقة بعناصره، وتجاوز أي تصور في فهم بنود الاتفاقية المذكورة.¹⁰

ويشمل التراث الثقافي غير المادي العناصر التالية:

- التراث الشعبي، (الفولكلور) Traditional Heritage (Folklore): وهو يشكل جزءاً من التراث العالمي للبشرية؛ وتعرفه "منظمة اليونسكو" بأنه: إبداع نابع من مجتمع ثقافي وقائم على التقاليد

التي تعبر عنه جماعة أو أفراد معترف بأنهم يصورون تطلعات المجتمع، وذلك بوصفه تعبيراً ملائماً عن الذاتية الثقافية والاجتماعية لذلك المجتمع، وتتناقل معايير وقيمه شفها، أو عن طريق المحاكاة، أو بطرق أخرى.¹¹

وقد حاولت "اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي" (سنة 2003)، أن تؤكد أن الثقافة والتراث الثقافي لا يمكن حصرهما في الجوانب المادية الملموسة وحسب، فالثقافة حية ومستمرة في تغيرها، وتمتلك في تجلياتها المادية جوهر الحياة. والتراث الثقافي غير المادي، وهو كل ما يوجب المعاني التي تتناقلها الشعوب على امتداد الأزمنة، ويعرف "بالجانب الحي والمتداول"، أو الممارس لدى المجتمعات، وكل ما يجري تطويره بصفته أحد المكونات الأساسية لهوية المجتمعات البشرية الأصلية، وكل ما يبرز تفردا وتميزها مقارنة مع مختلف المجتمعات الأخرى. بالإضافة إلى أنه يمثل أي ثقافة تتكون من مجموعة من العناصر المركزية لخصوصيات تميزها وتفردا عن غيرها من الثقافات.¹² والشكل الموالي يبين أقسام التراث الثقافي السياحي.

واهتمت "منظمة اليونسكو" بشكل خاص: بتضمين "السياحة الثقافية" في إطار وضع السياسات الثقافية الوطنية، ليس فقط لأنها تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعادة إحياء الصناعات الحرفية والمهن التقليدية، بل لأنها تؤمن فرص عمل للشباب، وتحد من الهجرة، ولأنها تعتبر ميدانا ملائماً لحوار الحضارات والثقافات، وتحافظ على معالم وممارسات ثقافية مهددة بالضياع. وصدر ضمن هذه المفاهيم أول اعتراف رسمي "بالسياحة الثقافية" سنة 1963 عن "المجلس الاقتصادي الاجتماعي" في الأمم المتحدة، لدعم مفهوم "الصداقة والتفاهم بين الشعوب"، وفي سنة 1966 أعلنت "منظمة اليونسكو" بأن السياحة الثقافية تساهم في تدعيم مسيرة السلام بين الشعوب.¹³

وتم تبني الشريعة الأولى للثقافة السياحية في "بروكسل" (بلجيكا) سنة 1976، وكان من أهم بنودها، "احترام التراث الثقافي العالمي والطبيعي"، الذي يجب أن يتقدم على أي اعتبار آخر على الصعيد

الاجتماعي، السياحي والاقتصادي، ثم نقت هذه الشريعة سنة 1988 داعية السياح إلى "احترام كل مجتمع في تراثه وبيئته".¹⁴

ويمكن القول، بأن تطور السياحة على المستوى العالمي وامتدادها إلى مجالات متنوعة جعلها صناعة قائمة بذاتها، وشملت العديد من الأنشطة الإنسانية في الماضي والحاضر والمستقبل، وأن إلحاق الثقافة بالسياحة يندرج ضمن هذا الإطار الذي وصلت اليه العلاقات الإنسانية في تفاعلها وتطورها المعولم المنفلت مكانا وزمانا.

ثانيا، استدامة التراث السياحي:

اهتمت منظمات عالمية عديدة بالتراث على المستوى العالمي، وأهمها "منظمة اليونسكو" التي شجعت على حماية التراث الثقافي والطبيعي؛ من خلال عقد اتفاقيتها الدولية، كما انبثق عنها "اللجنة الحكومية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي"، و"صندوق حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي". بالإضافة إلى وضع سياسات وشروط للمساعدات الدولية الخاصة بحماية التراث والحفاظ عليه، ويتجسد العمل في حماية التراث من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة بتعاون منسق بين المنظمات العالمية.¹⁵

ويلاحظ أن التراث الثقافي والتراث الطبيعي مهددان بتدمير متزايد، ليس نتيجة لأسباب التقليدية للاندثار فحسب، وإنما أيضا بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة التي تزيد من خطورة الموقف بما تحمله من عوامل الإلتلاف والتدمير الأشد خطرا. ونظرا لأن اندثار أو زوال أي بند من التراث الثقافي والطبيعي يؤلفان إفقارا ضارا لتراث جميع شعوب العالم، ونظرا لأن حماية هذا التراث على المستويات الوطنية ليست في المستوى المطلوب في غالب الأحيان، بسبب حجم الموارد التي تتطلبها هذه الحماية، ونقص الموارد الاقتصادية والتقنية في البلد الذي يقوم في أرضه التراث الواجب إنقاذه. ونظرا لأن الاتفاقيات، والتوصيات، والقرارات الدولية القائمة والمتعلقة بالممتلكات الثقافية والطبيعية تبين الأهمية التي

يمثلها هذا التراث لكافة شعوب العالم، ونظرا لكون بعض ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي ذات أهمية استثنائية توجب حمايتها باعتبارها عنصرا من التراث العالمي للبشرية جمعاء، ونظرا لأنه يتعين على المجتمع الدولي أمام اتساع واشتداد الأخطار الجديدة الإسهام في حماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، عن طريق بذل العون الجماعي الذي يتم بشكل مجد عمل الدولة المعنية دون أن يحل محله، ونظرا لوجوب إصدار أحكام جديدة لهذا الغرض في شكل اتفاقية دولية (والتي أقرها "المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو" في دورته السابعة عشر، والتي عقدت في باريس في المدة من 17 أكتوبر إلى 21 نوفمبر 1972).¹⁶

إن فكرة إحياء التراث بهدف المحافظة عليه كمخزون ثقافي وحضاري للشعوب واستدامته، تشكل الأساس في وحدة الكيان، وتظهر قيمة البلد وعراقتة، وتنوعه الثقافي والطبيعي وغناه الحضاري. وكان قديما يقال *إذا أردت أن تحكم على حضارة وطن فانظر إلى مدى تعلق شعبه بتراثه*. فالتراث جزء كبير من الكيان، بل هو الصورة الصادقة عن التاريخ، والتراث ليس العادة ولا النمط المعيشي، ولا التقاليد كما يظن البعض؛ فالتراث طابع يميز الوطن عن بقية الأوطان، فهو الامتداد التاريخي لشعب وضع بصماته على سجل الحضارات.

وقد تم التأكيد على أهمية إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية لضمان الاستدامة، حيث أدرج الدليل الإرشادي للتنمية المستدامة (جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2005) بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحا في تحقيق التوازن بين رغبات ونشاطات السياح وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وهذه المبادئ تمثلت في:¹⁷

أ- التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين وللعاملين في المواقع التراثية بأهمية البيئة والمحافظة عليها، ففي بعض المناطق كثيرا ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية.

ب- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي؛ بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة بدلا من بيئة طاردة لهم.

ت- دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتنقيفهم بيئيا وسياحيا، وإشراكهم في الأنشطة السياحية، وذلك مع مراعاة عدم تدمير تراثهم الثقافي والطبيعي.

ث- توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية ومرافقة الدواب لنقل السياح، وتشجيع الزراعة العضوية، فضلا عن العمل كمرشدين سياحيين.

ج- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية؛ من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرسمية والسكان المحليين (NGOs) والهيئات غير الحكومية.

ويؤكد خبراء وعاملون في القطاع السياحي على ضرورة تفعيل دور المجتمعات المحلية في الحفاظ على التراث الحضاري، وإيجاد الآليات والسبل الكفيلة في إشراك مختلف مكوناته لحمايته وضمان استدامته، مع العمل على نشر الوعي المجتمعي حول أهمية التراث السياحي وقيمه الحضارية بين أوساط المجتمع المحلي، الأمر الذي يسهم بخفض نسب الاعتداء على المواقع السياحية والأثرية، وإشراك طلبة المدارس والجامعات للمساعدة، مثلا، في تنظيف وترميم المواقع السياحية.¹⁸

ويتطلب تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية أن تستجيب هذه التنمية لحاجاته، وأن تكون شاملة لجميع فئاته، وأن تكون جزءا من عملية التنمية الشاملة وغير منغلقة على نفسها، ومتعاونة مع المجتمعات المحلية الأخرى. فالالاقتصاد التشاركي السياحي يعمل على تجسيد ثقافة جديدة تتمثل في اعتباره الوعاء الذي يضمن انبعاث الآلاف من المبادرات المحلية للإنتاج والتسويق

والاستهلاك والادخار، حيث لا يهدف إلى خلق القيمة الاقتصادية المضافة فحسب، بل ربطها بخلق قيمة اجتماعية مضافة أيضا كأحد أهدافه الرئيسية.¹⁹

1- تحديات التنمية السياحية المستدامة في المواقع السياحية:

تم تحديد بعض التحديات التي تواجه التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية ملخصة في العديد من القراءات والتحليلات في النقاط التالية:²⁰

أ- **حماية التراث السياحي:** إن حماية هذا التراث هو أمر ضروري، ويكون التحدي الرئيسي في برامج التنمية السياحية المستدامة للمناطق التراثية، وهو ضمان بأن نمو السياحة لن يدمر المناطق التراثية التي تجذب السياح. وباعتبار أن "السياحة صناعة بلا دخان"، أي لا تلوث البيئة بسمومها، ولا تتضمن مداخل أو أي مخلفات من مواد كيميائية خطيرة، إلا أنها تحدث تأثيرات كبيرة على النظام البيئي الطبيعي وعلى النظام الاجتماعي للبلدان المضيفة؛ لما تتطلبه من بنية تحتية من طرق ومطارات وإمدادات ومياه وخدمات عامة.

ب- **نقص المعلومات:** عندما لا تتوافر المعلومات الضرورية عن المناطق الأثرية؛ فإن ذلك يمثل أكبر تحديات الحفاظ على التراث السياحي، الأمر الذي يستوجب:

- توفر بيانات كافية تدل على تاريخ الأثر، وتضع شروطا معينة لاستخدامه.

- من أكبر المشكلات المطروحة، هو إيجاد برنامج أو خطط للتوثيق والتسجيل، وتنظيم للأبحاث والدراسات في المجالات المختلفة، مثل المستهلكين (تفضيل الزائر)، أو التأثيرات المختلفة للسياحة (بيئية، ثقافية، اجتماعية واقتصادية)، كل هذه المعلومات لها دور هام في التخطيط والإدارة الفعالة.

- إن عدم توافر إحصاءات دقيقة وشاملة عن الحركة السياحية الداخلية والدولية، وحجم الأنشطة السياحية الحالية والمتوقعة، يؤدي إلى صعوبة تخطيط السياسات الملائمة لصناعة السياحة وتطويرها وتسويقها ومراقبتها.

ت- **التدريب الفني:** تفتقر الكثير من البلدان إلى المهارات المطلوبة والمعلومات الضرورية لضمان إدارة الموارد التراثية والمنتجات السياحية ذات الجودة العالية، ومن أحد المهام الرئيسية للتعاون الإنمائي الدولي في مجال السياحة الثقافية هو ضمان الوصول إلى بناء القدرات البشرية في البلاد من أجل ضمان سلامة ثقافتهم. وفي بعض الحالات، هناك حاجة لتدريب عدد كبير من الناس في مناطق أنشطة محددة، بينما في حالات أخرى تكون الحاجة لبعض المتخصصين لنجاح عملية الحفاظ على التراث العمراني.

ث- **ضعف إدارة المواقع التراثية:** عدم وجود خطط لإدارة الزائرين، وتقديم الخدمات التي تلزمهم، والتي يكونون بحاجة إليها في معظم مواقع التراث العمراني؛ ضعف الإدارة السياحة وارتباط السياحة بالتطور في نفس الوقت، قد يؤثر على بنية المواقع التراثية وخاصة لأصالتها وتميزها.

ج- **التأثير السلبي على البيئة:** ويقصد به تأثير السياحة على أنماط حياة المجتمعات المحلية، حيث زيادة عدد السائحين والضغط على البنية التحتية للمواقع التراثية؛ إلا أن التحديات ليس فقط من تأثير السياح، بل أيضا من خلال توقعاتهم لمنتجات وخدمات عالية الجودة تقدم لهم، حيث يحدث التأثير على التكوين الإيكولوجي لهذه المواقع.

ح- **سلوك المجتمع المدني:** عدم اهتمام معظم الناس بالمحافظة على أبنية التراث العمراني، وعدم التعاون مع الجهات المسؤولة عن التطوير لرغبتهم في إنشاء مباني حديثة، أو بسبب ارتفاع

أسعار الأراضي في الأحياء التي تقع بها هذه المباني. ضعف وعي المجتمع المدني بأهمية المنتج السياحي، وعدم إحساسهم بالفوائد الاقتصادية التي تعود عليهم من خلال مشاركتهم في عملية التطوير. ضعف الوعي لدى الكثير من المسؤولين عن التطوير في مناطق التراث العمراني.²¹

خ- القوانين والتشريعات: عدم وجود تشريعات وقوانين تتعلق بتنظيم إقامة المباني في المناطق التراثية؛ للحفاظ على التراث المعماري. عدم وجود سياسات محددة للتعامل مع المساكن والأحياء التقليدية والمناطق المحيطة بها، أو إعادة بناء مباني التراث العمراني المتهدمة. عدم وجود قوانين تحدد مسؤولية الدولة والجهات ذات العلاقة والأفراد؛ باعتبار أن معظم مباني التراث السياحي في المناطق التراثية ذات الملكية الخاصة.²²

د- التمويل: يحدث فقدان الكثير من موارد التراث؛ بسبب التدهور الناتج عن الإهمال أو عدم كفاية أعمال الصيانة. تؤدي كثافة زيارات المواقع التراثية عادة إلى زيادة تكلفة صيانة هذه المواقع، ومع نقص موارد التمويل يؤدي ذلك إلى زيادة التدهور لعناصر هذا التراث.²³

ذ- التسويق: التركيز على التوظيف الثقافي لبعض مباني التراث العمراني التي تم ترميمها، واستعمالها كمتاحف ومراكز ثقافية، وعدم التفكير في التوظيف الاقتصادي لها، والذي يحقق لها موارد واستقلالية مالية.²⁴

ر- التنسيق والشراكة: عدم وجود شبكه أو عمليه اتصال مع الهيئات الدولية المعنية؛ بالحفاظ

على التراث للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال. عدم وجود تنسيق في أدوار

قطاعات الدولة، مثل القطاع الحكومي، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.²⁵

يلاحظ مما سبق، بأن التنمية السياحية المستدامة في مواقع التراث السياحي بمختلف أصناف هذا التراث وباختلاف طبيعته تواجهها تحديات كثيرة، سواء من طرف الدولة أو من قبل السكان المحليين أو من السياح أنفسهم، الأمر الذي يستوجب تضافر الجهود بين جميع هذه الأطراف الفاعلة من أجل الحفاظ وصيانة عناصر التراث السياحي للشعوب، ونشر الوعي بأهميته وضرورة تواصله مع الأجيال المتلاحقة، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني والسكان المحليين في عمليات التنمية من خلال التوعية والتنقيف وإشراكهم في الأنشطة السياحية وتوفير مشاريع سياحية مستدامة مدرة للدخل، مثل الصناعات الحرفية التقليدية والزراعة العضوية والعمل كمرشدين سياحيين وغيره.

ثالثا، اشراك المجتمعات المحلية في الحفاظ على مواقع التراث السياحي:

إن تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في أنشطة المحافظة على مقومات التراث السياحي من أهم أهداف برنامج المشاركة العامة، وقد تم تحقيق ذلك من خلال إشراك المنظمات المحلية غير الحكومية في مشاريع مشاركة المجتمع. يتعاضد دور المجتمعات المحلية في الحياة المعاصرة، يوما بعد يوم، عن طريق جمعياتها ومؤسساتها غير الحكومية، باتساق دورها مع روح العصر، وما تفرضه التطورات الاجتماعية والاقتصادية من مشاركة أوسع للمجتمع المحلي في مختلف الأنشطة الثقافية والاجتماعية وغيرها.

1- تعريف المجتمع المحلي:

هو مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشاركون معا في الأنشطة السياسية والاقتصادية، ويكونون معا فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة، ويشعرون

بالانتماء نحوها وأمثلة المجتمع المحلي (المدينة والمدينة الصغيرة والقرية). وعلى الرغم من أن المجتمع المحلي يشكل وحدة جغرافية محلية، ويوفر لسكانه السلع والخدمات فليس من الضروري أن يتحدد بحدود قانونية كما هو الحال بالنسبة للمدينة، وليس من الضروري أن يكون كيانا سياسيا مستقلا.²⁶

2- الثقافة السياحية لدى المجتمعات المحلية:

تعرف الثقافة السياحية بأنها: ادراك الفرد لمقومات الجذب السياحي سواء الطبيعية أو الثقافية، وفهمه لخصائص النشاط السياحي وأنواع السياحة، وتقييمه لفوائدها الاقتصادية، وتقديره لمشروعات التنمية السياحية، واحترامه للسائح وحسن معاملته له، وحفاظه على الثروات السياحية، ومشاركته الايجابية في النشاط السياحي.²⁷ كما يعرف الوعي السياحي بأنه احساس المجتمع المحلي بعائد وقيمة السياحة بما ينعكس في المعرفة والفهم العميق للسياحة والحرص على المحافظة عليها والنظرة الواعية لحاضرها ومستقبلها مما يؤدي الى اكتساب الافراد للسلوكيات والعادات السوية في التعامل مع السائح.²⁸

والثقافة السائدة في المجتمع العربي لا تزال تتوجس من مصطلح السياحة، إلا أن هناك بواصر توحى بتجاوز قضية الثقافة الاجتماعية ومدى قبولها للسياحة بالتفاعل ولو الجزئي مع معطياتها، حتى وإن كان هذا التفاعل على استحياء. وهناك قضية لا تزال عالقة بين السياحة كمفهوم وبين الثقافة السائدة التي تتحسس كثيرا من مصطلح "السياحة"، حيث علقت في الأذهان مفاهيم لم تكن واردة فقط من الممارسات التي واكبت مفهوم السياحة على المستوى الاجتماعي، ولكنها أتت من تقييم مسبق من الثقافة نفسها التي تردد عدم احتمالها لمفاهيم سياحية، مثل زيارة الآثار أو الترفيه. إضافة إلى الصورة السلبية التي رسمت عن السياح والسياحة الخارجة من المجتمع.²⁹

وهكذا يتعين على كل دولة تهدف الى تحقيق التنمية السياحية أن تعمل على تنمية الوعي السياحي، ونشر الثقافة السياحة لدى مواطنيها من خلال تنظيم حملات التوعية السياحية لأفراد المجتمع المحلي، حيث تعمل هذه الحملات على زيادة وتنمية الوعي بأهمية السياحة بما يؤمن حسن استقبال

السائح العربي والأجنبي، وتقديم خدمة سياحية عالية المستوى، من خلال المحافظة على المقومات السياحية وصيانتها لضمان استدامتها.

3- التوفيق ما بين الحفاظ على التراث وضرورات السياحة:

إن إشراك المجتمع المحلي في مختلف الأنشطة التنموية، ومنها السياحة واجب وطني تفرضه حاجة المنطقة، وبالتالي المساهمة فيها، وبذل الجهد للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي في هذه المناطق، وتمكين المجتمعات المحلية من عملية بناء القدرات الفردية والمؤسسية والتنظيمية؛ بحيث تصبح قادرة على إدارة عملية التنمية الذاتية بالمجتمع بكفاءة عالية.

تقوم هذه الجمعيات والمؤسسات بمساندة الجهود التي تبذلها الدولة لحل المشاكل التي يواجهها الأفراد في كافة جوانب حياتهم بعيدا عن البيروقراطية الحكومية، وهي لا تعتمد في قيامها بأنشطتها على التمويل الحكومي، بل على مساهمات أعضائها وما يمكن أن تحصل عليه من دعم من المجتمع المدني، أو عن طريق مشاركتها في مشاريع تنموية متعددة في مجال اختصاصها.³⁰

ويمكن إشراك المجتمعات المحلية في الحفاظ على مصادر الإرث الثقافي وتسويقها لكل من السياح المحليين والدوليين، ويتم تحقيق ذلك عن طريق مشاريع تطوير المواقع السياحية، والتي تشارك فيها المجتمعات المحلية بالحفاظ وإدارة وتسويق هذه المواقع بطريقة تضمن بقائها كمصادر طويلة الأمد (مستدامة). بالإضافة إلى تأسيس علاقة إيجابية مع المجتمعات المحلية تكون مبنية على أساس الفهم المشترك، وبالتالي العمل مع تلك المجتمعات لتمكينها من استثمار مقوماتها السياحية بما يعود عليها بالنفع والفائدة.³¹

ويتمحور إشراك المجتمعات المحلية حول تمكينها من استثمار مقوماتها السياحية وفق الموارد المتاحة، وتوعيتها بالآثار الإيجابية لصناعة السياحة، وترغيبها للعمل في هذا القطاع. بالإضافة إلى

المساهمة الفاعلة في توفير فرص العمل، وتحسين مستوى الدخل بما يمكنهم ويحفزهم من المساهمة في المحافظة على التراث السياحي الذي تتوفر عليه مناطقهم.³²

4- تفعيل ودمج مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات التنمية السياحية:

يمكن تفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في دعم التنمية السياحية بمراعاة:³³

- أ- إشراكها في عملية التنمية السياحية كشريك استراتيجي وفاعل من خلال: التوعية بأهمية السياحة؛ تحفيزها لتوفير الأيدي العاملة والخدمات المساندة؛ إبراز نشاطاتها وثقافتها وتراثها، والأفكار الإبداعية لديها؛ تشجيع تأسيس الجمعيات السياحية الأهلية للمجتمعات المحلية.
- ب- توزيع المنافع السياحية جغرافياً، مما يحقق إيجاد منتج سياحي في مختلف الأقاليم.
- ت- تعميم تأسيس الجمعيات الأهلية، وتأهيلها من قبل القطاع الخاص لإدارة واستدامة المواقع السياحية.

ث - عقد الاتفاقيات مع المنظمات السياحية العالمية والمؤسسات غير الربحية في مجال التنمية

السياحية لتحقيق هذه الأهداف، سيما كل من UNDP، UNWTO، IHRA.

- ج- تشجيع صناعة الحرف اليدوية، وزيادة مساهمة المجتمعات المحلية في هذه الصناعة، وذلك من خلال وضع أنظمة بالتعاون مع الحكومات لخلق قطاع حرفي متخصص في الصناعات التقليدية والتراثية.

ح- ومن غير الممكن أن تزدهر السياحة إلا إذا اشركت السكان المحليين من خلال المساهمة في

القيم الاجتماعية، مثل التعليم والإدارة المحلية، في حين لا يمكن التحدث عن تنمية سياحية

حقيقية إذا كان من نتائجها إلحاق الضرر بقيم المجتمعات المحلية وثقافتها، أو إذا عجزت

الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تدرها السياحة عن الوصول إلى مستوى المجتمع

المحلي.³⁴

رابعاً، التوفيق ما بين الحفاظ على التراث وضرورات السياحة:

في إطار مواكبة الجهود الدولية لحماية التراث العالمي، وفي إطار محاوله تنفيذ الاستراتيجية العالمية لاتفاقية التراث العالمي "لليونسكو" (2012-2022)، والتي تهدف إلى ربط الحفظ والإدارة المستدامة لممتلكات التراث العالمي بالمجتمعات المحلية من منظور التنمية المستدامة.

يمثل التراث السياحي أحد المحركات الرئيسية لصناعة السياحة، غير أن الأعداد الكبيرة للسياح يمكن أن تشكل خطراً جسيماً على المحافظة على مواقع التراث السياحي. وفي سياق تطوير هذه المواقع، لا بد من إقامة شراكات مع المجتمعات المحلية، حتى يتسنى تقييم وإدارة آثار السياحة على تلك المجتمعات. ويمكن أن تساهم تنمية السياحة في نشر الوعي بالتراث السياحي الطبيعي والثقافي، وفي تخصيص المزيد من الموارد لحماية هذا التراث والمحافظة عليه، ويمكن أن تساهم أيضاً في استمرار التقاليد وإنعاشها وتعزيزها، غير أن المجتمعات المحلية قد تتأثر سلباً بهذا القطاع. ومن المهم، ومع تقدم العمل في المشاريع، النظر في اتخاذ تدابير اقتصادية للتعويض عن الآثار الحتمية وتداركها.³⁵

خامساً، دراسة حالة قصبة الجزائر العاصمة:



تمثلت مدينة الجزائر في "العهد العثماني التركي" في "القصبة"، وكانت مقراً للسلطان، وتم بناؤها على الجبل المطل على البحر الأبيض المتوسط لتكون قاعدة عسكرية مهمتها الدفاع عن القطر الجزائري كله، وقد كانت القصبة عبارة عن حصن يغلق ليلاً وله عدة أبواب في جهاتها الأربع أهمها باب الوادي من الغرب وباب الجديد في الجهة العليا وباب الجزيرة (دزيرة) من جهة البحر وباب عزون من جهة الشرق.

تعني القصبة في المعنى التقليدي وسط المدينة، وغالبا تكون محاطة بالأسوار ومحصنة وعلى وتيرة القصبات من المغرب إلى دمشق في المشرق، وهي تعتبر متحف حي، يختصر أسلوب حياة كانت في ما مضى من القرون. وقد ظلت مدينة الجزائر العاصمة لمئات السنين على قمة المدن الجزائرية، وتضم قصبتهآ آلاف السكان، ولكن للأسف فهذه القصبة تعرضت بسرعة للفساد بسبب الزمن والإهمال والتدفق السكاني.

تمتد المدينة العريقة على مساحة 105 من الهكتارات وهي أحد أجمل المواقع البحرية الواقعة على البحر المتوسط، والتي لم يبدأ تاريخها بالاحتلال العثماني في الجزائر سنة 1516، بل يعود إلى القبائل البربرية التي استوطنت الجزائر منذ ثلاثين قرنا مضت، كذلك شهدت المدينة إنشاء مركز تجاري قرطاجي منذ القرن الرابع قبل الميلاد.

إلا أن دور المدينة لم يبدأ في البروز إلا بعد ظهور الفينيقيين الذين أقاموا تبادلات تجارية مع سكان المدينة وشيدوا عليها منشآت بحرية عديدة في القرن السادس قبل الميلاد، وأعاد بناءها الأمير "بولوغين بن زيري بن مناد الصنهاجي" منذ أكثر من 2000 سنة على الأطلال الرومانية. ثم احتلها الرومان. واليوم هي جزء من مدينة الجزائر التي بناها العثمانيون في القرن 16 على يد الأخوين "خير الدين" و"بابا عروج بربروس"، ولأن السلطان كان له مقر فيها، بنيت على أنها قاعدة عسكرية مهمتها الدفاع عن الجزائر.

وقد بنيت القصبة على طراز تركي عثماني يشبه المتاهة في تداخل أزقتها بحيث لا يستطيع الغريب الخروج منها لوحده، لوجود أزقة كثيرة مقطوعة تنتهي بأبواب المنازل، وتحوي القصبة على عدة أزقة أهمها "زنيقة العرايس" و"زنيقة مراد نزييم بك" وفيها عدة عيون مشهورة كالعين المالحة في باب جديد و"بئر جباح" في قلب القصبة وزوج من عيون الماء في أسفلها، وقد تم هدم جزء منها بعد الإحتلال الفرنسي سنة 1830.

وتحتوي القصبة على عدة قصور أهمها "قصر الداوي" أو كما يعرف "بدار السلطان"، "قصر الرئيس"، "قصر خداج العمياء" و"دار عزيزة"، كما تحتوي القصبة على مساجد عديدة، مثل "الجامع الكبير"، "الجامع الجديد"، "جامع كنتشاوة"، "جامع علي بتشين"، "جامع السفير"، "جامع السلطان" و"جامع سيدي رمضان". بالإضافة إلى مساجد صغيرة، "مسجد سيدي محمد الشريف"، "مسجد سيدي عبد الله"، و"سيدي بن علي". بالإضافة إلى تواجدها على الضريح الشهير "بسيدي عبد الرحمن الثعالبي" الذي لا يزال يمثل مزارا كبيرا في حي القصبة، بالإضافة إلى "جامع كبير" تم هدمه في بداية الاستعمار الفرنسي والذي كان يتوسط ما يعرف حاليا بساحة الشهداء.

وتتميز قصبة الجزائر العاصمة بتشكيلة مميزة من المنازل التي أطلق عليها اسم "الدويرات" بالنظر إلى صغر حجمها مقارنة مع المنازل الأخرى التي اشتهرت في القصبة وأصبحت قصورا ومتاحف. وتضم 615 دويرة منجزة بنفس الطراز. و فيما يلي بعض الصور التي ترسم معالم الدويرات في قصبة الجزائر المحروسة صنفت قصبة الجزائر ضمن التراث الثقافي العالمي سنة 1992، فقد بني هذا الحي قبل اختراع وسائل النقل الحديثة و شوارعه عبارة عن أزقة ضيقة وأنفاق تحت العمارات وسلاالم، وتقطن بدويرات القصبة عائلات توارثت المنازل أبا عن جد، كما تم بيع البعض منها إلى اشخاص أرادوا الاستمتاع بالخصوصية والجمال والعراقة في حياتهم اليومية.

وتحتوي دويرات القصبة على ساحة مربعة الشكل مكشوفة بدون سقف في وسطها يعرف بصحن الدار وبئر ونافورة ماء، بنيت من حولها كل شقق البيت في معمار إسلامي متميز. وتتميز دور القصبة بنوافذ صغيرة مزينة بقضبان حديدية جميلة، وتتميز دور القصبة أيضا بالتقارب الشديد بين بعضها البعض بحيث يسهل جدا القفز من دار إلى دار بل يستطيع الإنسان اجتياز القصبة كلها عبر سطوح المنازل.

وقد قام العديد من قاطني الدويرات بعمليات ترميم وإعادة تأهيل لمرافقها إلا ان المهندسين المعماريين يؤكدون على ضرورة الحفاظ على الطابع الاثري للمنازل وارجاع مهمة الترميم الى المختصين في التراث. وتتسم دويرات القصبة بالجزائر العاصمة بصغر غرفها، وبهندسة معمارية جد متشابهة، تحافظ على الخصوصية الاجتماعية للعائلات بنفس التفاصيل الهندسية التي تتميز بها قصور الرياس والدايات في القصبة.

أخلت السلطات الولائية للجزائر العاصمة 51 منزلا بعد زلزال أوت 2015، من أجل إعادة الترميم، كما تم تصنيف 103 دويرة اخرى بالقصبة العليا في خانة الخطر، وهو ما يستدعي تسريع العمل على إعادة إسكان قاطني الدويرات واجلائهم منها والشروع في دراسة مشروع الترميم.

وتحوي قصبة الجزائر العاصمة 1800 بناية بين مسجد وجامع ودويرات، وكذلك بنايات استعمارية، تستدعي نسبة كبيرة منها الترميم وإعادة التأهيل من أجل الحفاظ على الإرث الهندسي العريق. وبحسب الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية فقد تم ترميم قرابة 271 دويرة حديثا، في انتظار إعادة اسكان العائلات القاطنة في الدويرات المتبقية من اجل الشروع في عمليات الترميم و استعادة وجه الدويرات الحقيقي.³⁶

حوّل العبث البشري وعوامل طبيعية المدينة القديمة في قصبة الجزائر العاصمة إلى منطقة مهددة بالزوال، اجتماعيا وعمرانيا، حيث أكثر من 600 من عماراتها ذات الطراز العربي الأندلسي آيلة للسقوط وتصمد أمام أهوال الطبيعة والزمن بانتظار أشغال إعادة ترميم معلن عنها، لكن طال إنجازها بسبب عدم وجود رؤية واضحة وغياب الوسائل البشرية والتعاون بين مختلف القطاعات.

ولا تزال مخططات ترميم قصبة العاصمة وحمايتها تتوالى الواحدة تلو الأخرى دون جدوى، ولا تزال المدينة العتيقة هي الأخرى تواصل طريقها نحو الاندثار والزوال في صمت وعلى مرأى ومسمع الجميع. والأشغال المعجلة التي انطلقت لتدعيم البنايات الهشة بالقصبة تتضاءل يوما بعد يوم، ما يهدد صلابة

النسيج العمراني. ويمكن أن ترى معالم التقهقر ليس في أزقتها المملوءة بواجهات المنازل المتهاوية فحسب، بل أيضا في البنية الأساسية الفيزيائية والاجتماعية التي بدورها تتداعى داخل المدينة.

وجاء مخطط الحكومة الدائم للحفاظ على قصبة العاصمة في مارس من سنة 2012 في شكل نص قانوني لتسيير عمليات الترميم المستمرة منذ سنوات على أيدي مهندسين ومعماريين متخصصين، وقد رصدت الحكومة له نحو مليار دولار أميركي لحماية المواقع التاريخية مع اقتراح حل نهائي يجمع بين حماية هذا الحي العتيق ذي القيمة التاريخية والثقافية والإبقاء في نفس الوقت على جزء من سكانه المتعاقبين منذ أجيال، وبين الحماية والإبقاء يجد سكان الحي أنفسهم في كر وفر.

وما أثر سلبا على أوضاع البيوت المزرية، تلك الترميمات العشوائية التي يباشرها يوميا سكان الحي لحماية مساكنهم من انهيارات محتملة، دون القدرة على الترميم الجمالي، ما شوّه الجانب العمراني المعماري للعديد من البيوت وطمس روحها التراثي.

وتظهر على العديد من قصور القصبة السفلى التي رُممت نقائص تقنية وغياب المهارة، بحسب الباحث الباحثين في مجال الهندسة والتراث (رئيس جمعية القصبة)، الذي يتأسّف على بقاء الأحوال على حالها وعدم الالتزام بالمقاييس الفنية في ترميم الدويرات، ويشتكى من توكيل مهمة الترميم إلى حرفيين غير مؤهلين لهذه العملية، إذ غالبا ما يغادرون ورشات العمل فور الحصول على مستحقّاتهم، حتى وإن لم تنتهِ المهمة بشكل كامل.

أدرجت المدينة في لائحة التراث العالمي للبشرية منذ سنة 1992 من طرف "اليونيسكو" تقديرا لقيمتها الاستثنائية وشهادة على تناسق العديد من التوجهات في فنون العمارة ضمن نظام معقد وفريد عرف كيف يتأقلم مع أرضية صعبة تقع في الهضبة المطلّة على البحر المتوسط.³⁷

أن ترميم قصبة الجزائر يشكل تحديا كبيرا بالنسبة للسلطات العمومية بالنظر إلى الإشكاليات القانونية والإدارية والمالية التي تواجهها، مؤكدا أن السلطات العمومية عازمة على رفع هذا التحدي مع

الأخذ بعين الاعتبار ضرورة احترام المقاييس والمعايير التقنية التي أقرتها "منظمة اليونسكو" لحماية المعالم المصنفة ضمن التراث العالمي.

وفي إطار هذه المنظومة القانونية انصب اهتمام السلطات العمومية في السنوات الأخيرة في خضم الديناميكية التنموية التي تشهدها البلاد على إعادة الاعتبار لهذه المدينة العتيقة وترميمها، حيث تم في بداية الأمر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-173 المؤرخ في 9 ماي 2005 المتضمن إنشاء القطاع المحفوظ لـ "قصة الجزائر"، وتعيين حدود وانجاز الدراسات اللازمة واستكمال جميع الإجراءات التي أفضت الى إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح هذا القطاع المحفوظ.³⁸

ويتعلق الأمر بترميم وإعادة تهيئة 212 بناية، 7 منها تعد معالم تاريخية، و 5 مساجد عتيقة و 9 منازل تاريخية و 57 فضاء وترحيل 411 عائلة وتنظيف 114 موقعا، حيث تم رفع ما يقارب 130.000 متر مكعب من الردم والنفايات المنزلية.³⁹

إن شروط الحياة في القصة أصبح متآكل لدرجة أن السلطات ليست متأكدة كم من السكان يعيشون هناك، فالتقديرات تتراوح ما بين 40000 و 20000 بما فيها أسر تقطن في غرف واحدة ومباني مهجورة، ونزلاء هناك غير شرعيين. وقد قامت الحكومة بإجراءات ليس فقط لحماية جمالية القصة، ولكن لحمايتها أيضا من أن تصبح وكرا للمجرمين والإرهابيين. ومع تحسن الوضعية السياسية، بدأ السياح يعودون لزيارة قصة الجزائر على الرغم من أنها لا ترقى إلى مستوى القصة في دول الجوار، كتونس أو طنجة (المغرب). ومع إعلان قصة الجزائر كتراث عالمي من قبل "اليونسكو" سنة 1990 انصب اهتمام الحكومة وكذلك المنظمات غير الحكومية على مشاريع لإعادة بناءها.

الخاتمة:

أصبح الحفاظ على التراث الثقافي وإشكالية استدامته بين ضرورات السياحة وثقافة المجتمعات المحلية مسئولية تاريخية إنسانية من أجل المساهمة في الإبقاء على معالم الماضي لكي يراها أبناء المستقبل. فمنذ أن وعى الإنسان الحتمية التاريخية للماضي والحاضر والمستقبل حاول تسجيل الحاضر والحفاظ على الماضي لتعيشه أجيال المستقبل. ومع استمرار التدفق الثقافي للحضارات العالمية أصبح الحفاظ على الهوية الحضارية من خلال الحفاظ على التراث الثقافي هدفا أساسيا.

وعلى الرغم من اتفاق الجميع على أهمية الحفاظ على التراث الثقافي، إلا أن محاولات الحفاظ عليه تتعسر في مواجهة احتياجات التطوير السياحي. فبحساب التكلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمشروعات الحفاظ ومقابلتها بالتكلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمشروعات التطوير السياحي في مجالات مختلفة نجد أنه يتم تفضيل مشروعات التطوير على حساب مشروعات الحفاظ، وعندها يعتبر البعض الحفاظ عائق نحو التقدم والارتفاع بمستوى معيشة أفراد المجتمع.

يعتبر الاهتمام باحتياجات الحاضر على حساب التراث الإنساني من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الإنسانية في كثير من العصور، فالسبيل الوحيد للمعاصرة الصادقة هو إدماج تراث الماضي الأصيل في الواقع المعاصر. والوعي بتراثها الثقافي. فالتراث ليس هو الماضي الذي غاب وانقضى، إنه حي أبدا وحاضر في حياتنا المعاصرة، فلا بد من صونه والنهوض به حفاظا على هويتنا الثقافية، ولا بد أن يكون أساسا ومنطلقا لبناء ثقافة حديثة ومعاصرة وفاعلة في المشهد الثقافي العالمي. مع المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتراث الثقافي، والتي لها أهمية فائقة لهذه المجتمعات التي عادة ما تقع ضحية سياسات لحماية التراث الثقافي والطبيعي لا تأخذ في الاعتبار حقوقها ومنظورها الخاص لهذا التراث.

قائمة المصادر والمراجع:

- ¹- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، "التراث الطبيعي العالمي ومعازل المحيط الحيوي والحدائق الجيولوجية على طول طرق الحرير".
<https://ar.unesco.org/silkroad/ltrth-ltbyy-lmy-wmzl-lmhyt-lhywy-wlhdq-ljywlwy-l-twl-trq-lhryr>
- ²- المرجع نفسه.
- ³- محمد أبو الفتوح غنيم، "التراث الطبيعي قوام السياحة البيئية"، يومية الجزيرة، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد 16300، (2017/5/15).
<http://www.al-jazirah.com/2017/20170515/wo1.htm>
- ⁴- "تكامل علاقة السياحة بالثقافة... استراتيجية تنشيط الجذب السياحي بالشارقة"، موقع الشارقة 24، (2015/5/27).
<https://www.sharjah24.ae/ar/arts/30184->
- ⁵- اليونسكو، مكتب اليونسكو بالقاهرة، "التراث الثقافي المادي".
<http://www.unesco.org/new/ar/cairo/culture/tangible-cultural-heritage/>
- ⁶- المرجع نفسه.
- ⁷- المرجع نفسه.
- ⁸- المرجع نفسه.
- ⁹- اليونسكو، "اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي"، الدورة الثانية والثلاثون، باريس (2003).
www.unesco.org
- ¹⁰- المرجع نفسه.
- ¹¹- اليونسكو، توصية بشأن صون الفولكلور، الدورة الخامسة والعشرون، باريس (1989).
www.unesco.org
- ¹²- طلال معلا، "التراث الثقافي غير المادي... تراث الشعوب الحي"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، سلسلة أوراق دمشق، العدد 4، (2017)، ص. 2.
- ¹³- وكالة ماسان للسفر والسياحة، "مفهوم السياحة الثقافية وأثرها في الصناعات التقليدية"، (2012/5/12).
https://web.facebook.com/masantravel/posts/390114014360016?_rdc=1&_rdr
- ¹⁴- المرجع نفسه.
- ¹⁵- المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي و الطبيعي (1972)".
<http://www.arcwh.org/ar/-1972>
- ¹⁶- المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مرجع سابق.
- ¹⁷- ريهام كامل الخضراوي، "الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني - دراسة حالة واحة سيوه، رسالة ماجستير في التخطيط العمراني، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، مصر، (2012/3/14)، ص. 62.
- ¹⁸- رجاء سيف، "خبراء يدعون إلى تعزيز وعي المجتمعات المحلية بالقطاع السياحي"، يومية الغد، (10 سبتمبر 2014).
<http://www.alghad.com/articles/824976->
- ¹⁹- ريشارد شاربلي Richard Sharpley، التنمية السياحية والبيئة ما بعد الاستدامة، ترجمة: محمد طالب السيد سليمان، طلال نزاف عامر، (العين، دولة الامارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2012)، ص 92.
- ²⁰- ريهام كامل الخضراوي، مرجع سابق، ص ص. 63-64.

- ²¹- Pakdeepinit, Prakobsiri, "A Model for Sustainable Tourism Development in Kwan Phayao Lake Rim Communities, Phayao Province, Upper Northern Thailand", **Unpublished PhD thesis**, Silpakorn, (2007).
http://www.thapra.lib.su.ac.th/objects/thesis/fulltext/thapra/Prakobsiri_Pakdeepinit_Doctor/Fulltext.pdf
- ²²- عماد الصالح، "السياسات التنظيمية للتعامل مع التراث العمراني، سياسة الارتقاء في مدينة حلب القديمة هدفاً للتنمية الشاملة"، بحث في كلية الهندسة المعمارية، جامعة حلب، سوريا، (2002)، ص. 34.
- ²³- Botswana Tourism Board, "Ecotourism Best Practices Guidelines Manual", (2008).
http://www.botswanaturism.co.bw/doc/ecotourism_technical_report.pdf
- ²⁴- Ibid.
- ²⁵- محمد شبيب، "دور المجتمع المحلي في التنمية السياحية المستدامة، بالتطبيق على مدينة البتراء في المملكة الأردنية الهاشمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، القاهرة، (2008)، ص. 58.
- ²⁶- غني ناصر حسين القريشي، "مفاهيم المجتمع المحلي والمجتمع (1)"، موقع شبكة جامعة بابل، (2013/04/30).
<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&lcid=36259>
- ²⁷- زكي داليا محمد، الوعي السياحي والتنمية السياحية، مفاهيم وقضايا، (مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ط 1، 2008)، ص. 111.
- ²⁸- عياد مروة نبيل، "الوعي السياحي لدى المجتمع المحلي وأثره في تنشيط حركة السياحة الوافدة"، رسالة ماجستير، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان، مصر، (2006)، ص. 16.
- ²⁹- "ترسيخ الثقافة السياحية في المجتمع .. الصعوبات والتطلعات"، جريدة الاقتصادية، العدد 102503، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، المملكة العربية السعودية، (2009/5/1).
- http://www.aleqt.com/2009/05/01/article_102503.html
- ³⁰- أحمد على مرسى، "دور المجتمع المدني في صون التراث الثقافي غير المادي"، الندوة الإقليمية حول تعزيز المفهومية القانونية للتراث غير المادي، مسقط، سلطنة عمان، (8 - 10 سبتمبر 2014)، ص. 12.
- ³¹- "لمحة عامة: مشروع استدامة الإرث الثقافي بمشاركة المجتمعات المحلية"، المركز الأمريكي للأبحاث الشرقية (أكور).
<https://www.acorjordan.org/>
- ³²- إبراهيم عبد الله الروساء، "من خلال برنامج (السياحة تنثري) السياحة في المملكة.. التحول نحو الاستثمار السياحي"، صحيفة الجزيرة، العدد 13713، (2010/4/15).
- <http://www.al-jazirah.com/2010/20100415/th1.htm>
- ³³- المنظمة العربية للسياحة، "الرؤية الازدهار الاقتصادي ومكافحة الفقر من خلال التنمية السياحية المستدامة"، ص. 6-5.
- <http://www.atoorg.org/images/pdf/vision.pdf>
- ³⁴- أخبار الأمم المتحدة، "يوم السياحة العالمي يسلط على تنمية المجتمعات المحلية"، (2014/9/27).
<https://news.un.org/ar/story/2014/09/209682>
- ³⁵- الأمم المتحدة، "السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، (13-15 مارس 2013)، ص. 25.
- ³⁶- موقع الاذاعة الجزائرية، "بالصور ... دويرات قصبة الجزائر إرث حضاري يقاوم الاندثار"، (2016/05/22).
<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/78237.html>
- ³⁷- جازية سليمان، "القصبة.. تحفة الجزائر المعمارية مهددة بالانهيار"، يومية العربي الجديد، (7 ماي 2014).
<https://www.alaraby.co.uk/miscellaneous/2014/5/7/>

³⁸- "ترميم قصبة الجزائر: السلطات العمومية عازمة على "رفع التحدي" مع احترام المقاييس"، وكالة الأنباء الجزائرية، (1 ديسمبر 2017).

<http://ar.aps.dz/regions/51376-2017-12-21-13-00-30>

³⁹- "ترميم قصبة الجزائر العاصمة"، موقع [algeria.com](http://www.algeria.com).

<http://www.algeria.com/arabic/blog/renewal-of-the-algiers-casbah/>